الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١,١ المقدمة

تميَّزَ الشيخ زايد بن سلطان – رحمه الله– بقدرات تفاوضيةٍ فائقةٍ مكَّنتْه مِن تأسيس الاتحاد، وبناء نهضة دولة الإمارات العربية المتحدة، باستخدام فن التفاوض الشعبي، وتوظيق الإرث العربي العريق في حل المشكلات سلمياً بين الأفراد والجماعات فيما يخص تنظيم علاقاتهم الحياتية؛ وقد طوَّره الشيخ زايد إلى وسيلة معاصرة فعَّالة لحل الخلافات الاجتماعية وبناء التحالفات السياسية، لبناء الاتحاد بين الإمارات السبعة؛ والتفاوض الشعبي من الوسائل المهمة لإقرار الهدنة أو عقد صلح أو الدخول في تحالفات بين القبائل في العُرف العربي لحل الصراعات التي كانت تقوم بين القبائل بسبب شح الموارد، أو تعارض المصالح، أو تصادمها (المدفعي، ٢٠٠٨م).

ممارسة التفاوض يقوم بها في العادة زعماء القبائل، وحكمائها، وفق عرف متداول بين حكماء القبائل العربية، لإدارة الصراعات، وفض النزاعات بين لقبائل المتجاورة في السكن، أو التي تلتقي في موارد المياه بالنسبة للرعاة، أو المتحدة في المهنة، والحرفة، مثل: مجموعات الصيادين، والمزارعين في القبائل التي تمتهن مهنة الزراعة، وفي التاريخ المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، برزت التجربة الرائدة للشيخ زايد في بناء الاتحاد بين الإمارات السبعة وكان ذلك بتاريخ الثاني من ديسمبر ١٩٧١م، وحققَّتْ تلك التجربة التنمية المستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة؛ بفضل جهود الشيخ زايد بن سلطان الذي مارس فن التفاوض في أرقى صوره، وترك إرثاً عظيماً لأبناء دولة الإمارات؛ كانت ثمرته بناء دولة عصرية بكل المقاييس،

ذات بنية سياسية منظمة يشترك فيها أفراد جميع القبائل المشتركة في الاتحاد، كلٌ وفق قدراته ومؤهلاته؛ وقد حققت تجربة الشيخ زايد التنمية المستدامة في أرقى صورها العصرية، حيث نقلت وضع الإمارات من واقعها البدائي الرعوي، ذي الطابع البدوي؛ إلى مجتمع معاصر يتمتع بسمات المجتمعات المتقدِّمة اقتصادياً، واجتماعياً؛ يمارس التنمية المستدامة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة (أبو النصر ومدحت، ٢٠١٧م).

تثبت دولة الإمارات للعالم أجمع فعالية وكفاءة الاستراتيجية التنموية الشاملة التي تتبعها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تحت رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، والمبنية على الاستثمار في التنمية البشرية وتحفيز الابتكار والتطوير والتحديث المستمر في مختلف القطاعات والميادين، ويعود الفضل في ذلك إلى توجيهات القيادة الرشيدة ورؤية استراتيجية ثاقبة تهدف إلى الارتقاء بمرتبة دولة الإمارات لتصبح أفضل الدول على مستوى العالم بحلول ٢٠٧١م.وكما يعد تقدم أداء دولة الإمارات العربية المتحدة في تقارير التنافسية نتيجة العمل والالتزام الجاد من مختلف الجهات والمؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية وتعاونهم مع فريق إدارة استراتيجية التنافسية في الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء. فقد أكدت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة وبشكل متواصل على الأهمية الاستراتيجية التي تكمن في توفير بيئة تجارية اقتصادية واجتماعية منافسة لأفضل الدول في العالم، جاذبة للمستثمرين ورجال الإعمال من داخل وخارج الدولة، وتضمن توفير الرخاء والازدهار والسعادة للمواطنين وكافة القاطنين على أرضها. وتوج أداء تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من الإنجازات، أهمها تبوء الدولة للمركز الأول عالمياً للأكثر من ٥٠ محور ومؤشر فرعي عالمي، (المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء).

عززت دولة الإمارات العربية المتحدة مركزها على مؤشر الابتكار العالمي ، حيث حافظت على المركز الأول على مستوى الدول العربية للعام السابع على التوالي، فيما تقدمت مرتبتين إضافيتين على التصنيف العام للمؤشر لهذه السنة لتحتل المركز ٣١ عالمياً، مواصلة بذلك ريادتها الإقليمية ومتفوقة أيضاً على عدد من الاقتصادات العالمية البارزة. ويصنِّف مؤشر الابتكار العالمي الاقتصادات العالمية وفقاً لقدراتها الابتكارية، ويتألف من مكونين رئيسيين هما مدخلات الابتكار ومخرجات الابتكار، ويتفرع عنهما عدد من المحاور والمؤشرات الفرعية. وقد حققت دولة الإمارات قفزة بمقدار ٥ مراتب في مدخلات الابتكار هذا العام مقارنة بترتيبها العام الماضي، لتحل في المرتبة ١٨ عالمياً، ما يعكس التطور المستمر في قدرة الدولة على تحويل الاستثمار في الابتكار والمدخلات الداعمة لبيئة الابتكار والإبداع في الدولة، إلى نتائج عملية ومخرجات ملموسة تخدم مسيرتها التنموية وتنافسيتها الاقتصادية عالمياً. وفي هذا الصدد، قال معالي الوزير عبد الله بن طوق المري وزير الاقتصاد" :إن النتائج الريادية التي حققتها دولة الإمارات في مؤشر الابتكار العالمي، تأتي ترجمة للرؤية الاستشرافية التي تبنتها الدولة بتوجيهات القيادة الرشيدة، كما تعكس تضافر الجهود الوطنية وتكاملها على المستويين الاتحادي والمحلي والتواصل المستمر بين القطاع الحكومي والخاص". وأشار معاليه إلى أن المبادرات الرائدة التي أطلقتها الحكومة في إطار مستهدفات ومشاريع الخمسين لعبت دوراً بارزاً في تطوير بيئة الابتكار في الدولة وتعزيز ممكنات جذب المواهب والكفاءات في قطاعات الأعمال المختلفة، الأمر الذي ساهم في ترسيخ مكانة الإمارات كوجهة رائدة إقليمياً وعالمياً في مجالات الابتكار وقطاعات الاقتصاد الجديد. وحققت دولة الإمارات أداءً متميزاً فاق المتوسط المسجل لمجموعة الدول ذات الدخل المرتفع في خمس محاور من أصل المحاور السبعة التي يتألف منها مؤشر الابتكار العالمي، وشملت هذه المحاور الخمسة:

- المؤسسات، حيث حلت الإمارات في المرتبة ٦ عالمياً، في تطور كبير وقفزة ب٢٤ مركز عن العام الماضي، ويضم هذا المحور مؤشرات البيئة السياسية والرقابية والأعمال.

- البنية التحتية، حيث حلت في المرتبة ٧ عالمياً ، متقدمة ٧ مراكز عن ترتيبها في ٢٠٢١.

- رأس المال البشري والبحوث، حيث حلت في المرتبة ١٧ عالمياً.

- تطور الأسواق، وحلت فيه في المرتبة ٢٣ عالمياً، متقدمة ٣ مراكز عن ترتيبها العام الماضي.

- تطور الأعمال التجارية، وجاءت الدولة فيه في المرتبة ٢٦ عالمياً.

وعززت دولة الإمارات ريادتها الابتكارية على الصعيد العالمي من خلال تحقيق المراكز الأولى في عدد من المؤشرات الفرعية المنبثقة عن مؤشر الابتكار العالمي، فضلاً عن مراكز متقدمة ضمن العشر دول الأوائل عالمياً في عدد من المؤشرات الأخرى، من أبرزها:

- المركز الأول عالمياً في ٥ مؤشرات: "تكلفة إنهاء خدمات العمالة"، "بيئة الأعمال"، "ثقافة وسياسات ريادة الأعمال"، "التعليم العالي"، "نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الخارج."

- المركز الثاني عالمياً في مؤشر "نسبة المواهب البحثية في مؤسسات الأعمال."

- المركز الثالث عالمياً في مؤشر "الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."

- المركز الرابع عالمياً في مؤشر "البنية التحتية العامة."

- المركز الخامس عالمياً مؤشر "نسبة الإنفاق الإجمالي على البحث والتطوير الممول من مؤسسات الأعمال."

- المركز السادس عالمياً في مؤشر "سياسات ممارسة الأعمال."
- المركز الثامن عالمياً في مؤشر "إنتاج الطاقة الكهربائية لكل مليون نسمة من السكان."

يذكر أن مؤشر الابتكار العالمي يصدر عن كلية إدارة الأعمال العالمية (إنسياد)، بالتعاون مع جامعة كورنيل الأمريكية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، ويعد أحد أهم أدوات القياس المستخدمة على نطاق دولي من قبل الحكومات والقطاع الخاص لتطوير منظومة الابتكار لديها. (موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات العربية المتحدة، https://www.moec.gov.ae/).

دخلت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العشر الأولى لأول مرة في تاريخها في مؤشر القوة الناعمة العالمي للعام ٢٠٢٣ الذي تعده مؤسسة "براند فاينانس" العالمية.وأُعلن ذلك خلال مؤتمر القوة الناعمة السنوي الذي أقيم في العاصمة البريطانية لندن بحضور مجموعة من القادة والشخصيات العامة العالمية، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق "بوريس جونسون"، ورئيس الوزراء السويد السابق "ستيفان لوبن." وارتفعت الإمارات على المؤشر العام من المرتبة ١٥ في العام ٢٠٢٢ إلى المرتبة العاشرة في العام ٢٠٢٣، لتنجح من خلال هذه القفزة الكبيرة التي بلغت خمسة مراكز في تحقيق أكبر ارتفاع بين الدول العشر الأوائل، وتكون بذلك الدولة العربية والشرق الأوسطية الوحيدة التي تحجز مكاناً في قائمة الأوائل العشرة. وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " أن وصول دولة الإمارات للمرتبة العاشرة عالمياً والأولى إقليمياً في المؤشر العالمي للقوة الناعمة، والذي يشمل ١٢١ دولة حول العالم، يؤشر إلى صحة منهجيتها التنموية ودورها المؤثر اقتصادياً وتنموياً وإعلامياً على الساحة الدولية. " وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم : " القوة الناعمة للدول هي قدرتها على استقطاب الإعجاب لنموذجها التنموي، واليوم لدينا

شهادة عالمية بأننا أصحاب أحد أنجح النماذج التنموية العالمية. "

ولعبت مجموعة كبيرة من العوامل دوراً محورياً في تحقيق هذا الأداء اللافت الذي جعل من دولة الإمارات تبتعد في صدارة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال وأفريقيا، وجاء في مقدمة هذه العوامل تنامي التأثير الإماراتي الإيجابي في الدوائر الدبلوماسية، ونمو العلاقات الإماراتية مع مختلف دول العالم وازدهارها بشكل متواصل، فضلاً عن المكانة المتميزة التي تحظى بها دولة الإمارات كونها الأقوى إقليمياً من ناحية "قوة التأثير"، و"السمعة الإيجابية"، علاوة على ما تتمتع به من حوكمة رشيدة. وأسهم الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة، وبيئة الأعمال الداعمة والمنفتحة في وصول الإمارات إلى مراكز متقدمة في العديد من المؤشرات المتخصصة، علاوة على المقومات التي تتميز بها الدولة كوجهة سياحية من الطراز الرفيع تتسم بالأمن والأمان، والكرم والعطاء. ونجحت دولة الإمارات في تحقيق تقدم كبير في الترتيب العام للمؤشر مكّنها من دخول قائمة العشر دول الأولى لأول مرة متفوقة على العديد من دول العالم الكبرى والمتقدمة، كما ابتعدت الإمارات بالصدارة الإقليمية للمؤشر لترسخ مكانتها كأقوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث القوة الناعمة وقوة التأثير.

وفي مؤشر "التأثير الإيجابي" قفزت دولة الإمارات مرتبتين من المركز العاشر إلى المركز الثامن على مستوى العالم، لتظل في صدارة دول المنطقة، وتواصل التقدم بواقع مركزين كل عام حيث جاءت في المركز ١٢ في العام ٢٠٢١، وفي المركز العاشر في العام ٢٠٢٢.

وفي مؤشر "السمعة الطيبة"، حققت دولة الإمارات تقدماً بواقع ثلاثة مراكز من المرتبة ٢٠ إلى المرتبة ١٧ عالمياً محققة أكبر معدل نمو بين الدول العشرين الأولى خلال العام ٢٠٢٣، لتواصل بذلك تقدمها المستمر خلال الأعوام الماضية حيث قفزت خلال العام ٢٠٢٢ من المرابع ٢٤ إلى المركز ٢٠.

وفي محور "الحوكمة" حققت دولة الإمارات نمواً في كافة المؤشرات، حيث قفزت في مؤشر "التقدير العالمي لقيادات الدولة" من المركز العاشر في العام ٢٠٢٢ إلى المركز الثامن على مستوى العالم.

أما في محور العلاقات الدولية فقد واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تقدمهاً لتحل في المرتبة التاسعة على مستوى العالم في مؤشر "التأثير في الدوائر الدبلوماسية"، انطلاقاً من علاقاتها القوية التي تربطها بمختلف دول العالم، وسمعتها الطيبة كواحدة من الدول المؤثرة على المستوى السياسي والدبلوماسي، فضلاً عن جهودها المتواصلة في مجال المساعدات الإنسانية والخيرية.

وفي محور التجارة والأعمال، حققت الدولة تقدماً لافتاً في مؤشر "إمكانات النمو المستقبلي" حيث قفزت من المركز ١٢ إلى المركز الثالث عالمياً وذلك كنتيجة مباشرة للجهود التي تبذلها الإمارات لتطوير البيئة التشريعية للقطاع، وتوفير البنية التحتية المتطورة التي جعلت من الدولة واحدة من أهم وأقوى مراكز التجارة والأعمال على الصعيدين العالمي والإقليمي. وضمن المؤشرات الخاصة بذات المحور، جاءت دولة الإمارات في المرتبة الخامسة والسابعة على مستوى العالم في مؤشري "سهولة ممارسة الأعمال"، و"قوة الاقتصاد ومتانته" على التوالي، في إشارة واضحة إلى قوة السمعة التي تحظى بها الإمارات كوجهة اقتصادية واستثمارية جاذبة للأعمال من كافة أرجاء العالم.

وفي محور الإعلام والتواصل، جاءت الدولة في المركز العاشر "متابعة الجمهور العالمي، والمركز الحادي عشر في مؤشر "التأثير الإعلامي."

وفي محور الشعب والقيم، أحرزت دولة الإمارات تقدماً كبيراً وقفزت من المركز العاشر إلى المركز الثالث على مستوى العالم في مؤشر "الكرم والعطاء."

وفي محور التعليم والعلوم، تقدمت الدولة في مؤشر "القيادة في مجالات التكنولوجيا والإبداع"، كما حلت في المركز الثامن على مستوى العالم في مؤشر "الاستثمار في استكشاف الفضاء" والذي يعد أحد

المؤشرات المستحدثة. وقدمت دولة الإمارات أداءً لافتاً في محور الاستدامة حيث جاءت في المركز ١٣ على مستوى العالم في مؤشر "استدامة المدن والنقل" والذي يشكل هو الآخر مؤشراً جديداً لقياس عوامل الاستدامة في المدن، كما حلت الدولة في المركز العشرين عالمياً في مؤشر "الاستثمار في الطاقة الخضراء والتكنولوجيا النظيفة." ويأتي ذلك تتويجاً لجهود الدولة في هذا المجال المهم والحيوي لا سيما في ظل استعدادات الإمارات لاستضافة مؤتمر "كوب ٢٨" حيث تسعى الإمارات لتنظيم واحدة من أفضل الفعاليات البيئية على مستوى العالم بما يشمل النواحي التشغيلية والتنظيمية والتأثير الإيجابي المنتظر في دعم الجهد العالمي الهادف إلى الحد من مخاطر التغير المناخي. (موقع المكتب الإعلامي لحكومة دبي، https://mediaoffice.ae/ar).

وترصد الدراسة الحالية إرث الشيخ زايد في تحقيق التنمية المستدامة، وتُحلِّلُ عوامل نجاحه؛ وباستخدام المنهج الوصفي، والتحليلي، يتناول الباحث جهود الشيخ زايد؛ بدءاً بتتبع سيرته الذاتية، وجهوده التنموية منذ ولادة تجربة الاتحاد وخطوات تطورها وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة، التي يتمتع بها مواطنو دولة الإمارات العربية المتحدة، والمقيمون بها. فلم ينشأ الاتحاد بصورة توافقية تقليدية، وعشوائية بين حُكَّامِ الإمارات السبعة في مطلع السبعينات من القرن العشرين، بل قام على أُسسٍ تفاوضيةٍ راسخةٍ؛ وبطريقةٍ منهجيةٍ مدروسةٍ، تحت إشراف خبراء في الشؤون القانونية والدستورية، لوضع دستور عصري يحكم العلاقات بين الإمارات، ويُحدِّدُ صلاحيات كل طرفٍ مِن أطراف الإمارات السبعة، وكيفية إدارة الصراعات المحتملة في المستقبل، ومِن الإجراءات الوقائية، اضمحلال الشعور القبلي؛ ليحل محله الشعور القومي الوحدوي لعموم سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، مع تمتع كل إمارة بحكم ذاتي مرنٍ في الشؤون الداخلية المعهودة إليها بمقتضى الدستور الاتحادي، كما أنشأ الآباء المؤسسون مؤسسات دستورية اتحادية

متكاملة يَخضعُ لها جميعُ سكان الإمارات العربية المتحدة، وحققوا من خلالها التنمية المستدامة بمعاييرها العالمية (ويلسون، ٢٠١٨م).

١,٢ مشكلة الدراسة

تتمحورُ مشكلةُ الدراسةِ حول ظاهرةِ الانتقال مِن النظام القَبلي العرُفي التقليدي إلى النظام الدستوري الديمقراطي المعاصر، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إرث الشيخ زايد، وتجربته الرائدة في بناء دولة الإمارات العربية المتحدة؛ والتوصُّل إلى تراضي اجتماعي، وتعاقد سياسي سلمي بين مشايخ الإمارات السبعة، لتحقيق تنميةٍ شاملةٍ، ومستدامةٍ منقطعة النظير في تجارب دول العالم الثالث (بدون، ٢٠١٨م).

وتكمنُ مشكلةُ هذه الدراسة في تحليل التحديات التي واجهها الشيخ زايد في تجربة بناء الاتحاد في ظل المنعطفات التاريخية التي مرت بها دولة الإمارات العربية المتحدة، وضرورة معرفة طبيعة التحديات والتجاذبات التي واجهت جيل الآباء المؤسسين لدولة الإمارات العربية المتحدة، في سعيهم الحثيث لإقامة الاتحاد لتحقيق التنمية المستدامة؛ وكيف تجاوزت قيادات وشيوخ القبائل لتلك التجاذبات، واستطاعُوا الوصولَ إلى صيغة إقامة الاتحاد بين الإمارات السبعة المكوّنة لدولة الإمارات العربية الحالية، ومثَّلَ يوم ١٨ فبراير ١٩٦٨م يوم ميلاد نجاح التفاوض الشعبي المعتمِد على عمق الإرث الإماراتي في صناعة الوحدة الوطنية بَيْنَ مُكوِّناتِ شعوب دولة الإمارات العربية المتحدة، تمهيداً لتحقيق التنمية المستدامة (متولي، ٢٠١٢م).

بدأت مسيرةُ الاتحادِ بعقدِ لقاءٍ تاريخي بين الشيخ زايد– طيَّب الله ثراه– حاكم أبو ظبي، والشيخ راشد حاكم إمارة دبي، في منطقة السميح، وكانت الخطوةُ الأُوْلَى باتحاد ثنائي بين إمارتي أبوظبي، ودبي.

وتمثَّلتِ الخطوةُ الثانيةُ في انعقاد اجتماع شامل للإمارات السبع، بالإضافة إلى حاكمي قطر، والبحرين، بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨م بغرض توقيع اتفاقية قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة (أحمد نافع، ومسلم ٢٠٠٥م). ونتيجة للتجاذبات السياسية، والتدخلات الخارجية، فقد آثرتْ كُلٌّ مِن قطر، والبحرين الاستقلال عن الاتحاد، فأعلنتِ البحرين استقلالها بوصفها دولةً مستقلةً في تاريخ ١٤ مِن أغسطس ١٩٧١م، وتلتها قطر بإعلانها الاستقلال في تاريخ ٢ سبتمبر ١٩٧١م.

وواصل حُكَّام الإمارات السبعة مفاوضاتهم الصعبة، مستخدمين مهارات التفاوض العُرفي الفعَّال من إرث الأجداد، والآباء، وتمخَّضتِ العمليةُ التفاوضيةُ عن تلاقي أماني حكَّام الإمارات الست، وهي: أبو ظبي، الشارقة، دبي، أم القوين، الفجيرة، عجمان. وبتاريخ ١٠ فبراير ١٩٧٢م، انضمت إلى الاتحاد الإمارة السابعة؛ وهي رأس الخيمة. وبذلك تحقَّقتْ أحلامُ شعوب دولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت مسيرة التنمية المستدامة؛ وتمَّ ذلك بجهودٍ مُقدَّرةٍ، وحوارات تفاوض عميقة حققتْها عزيمةُ حُكَّامِ الإمارات، وإرادتهم المشتركة في بناء دولة معاصرة، تتمتَّعُ بتنميةٍ مستدامةٍ؛ هي اليوم مِلْءُ سمعِ وبصرِ العالَمِ (ويلسون، ٢٠١٣م).

وتُوَثِّقُ الدراسة الحالية تجربةَ الآباء المؤسسين للاتحاد، بقيادة الشيخ زايد؛ من خلال رصد جهود هؤلاء القادة الذين حقَّقُوا تاريخاً مشتركاً، ونهضةً اقتصاديةً كبيرةً لعموم شعوب دولة الإمارات المعاصرة، وذلك من خلال رصد الخطوات التفاوضية، وتحليل أدوات التفاوض التي مارسها الآباء المؤسسون للاتحاد وصولاً لهذا الإنجاز التاريخي، وقد تحقق كل ذلك مِن خلال تفاوضٍ مستمرٍ، وحِنْكَةٍ سياسيةٍ تمتَّعَ بها زائد النهضة الشيخ زايد، وزملاؤه من الآباء المؤسسين للاتحاد؛ نتج عنهاإعلان الاتحاد في عام ١٩٧١م، الذي كان البداية الناجحة لتطلعات شعوب دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو – بلا شك– مِن أعظم الإنجازات التي حققها حُكَّامُ دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة المرحوم الشيخ زائد، حاكم إمارة أبوظبي،

– طيَّب الله ثراهُ– وقد أبدعَ في استخدام أساليب التفاوض القائم على الإرث الاجتماعي لزعماء القبائل العربية القاطنة لهذه المنطقة (التدمري، ٢٠١٨م). وهذا الإنجاز العظيم من إرث الشيخ زايد، والآباء المؤسسين للاتحاد، لم يتم توثيقه كتابةً، بالتركيز على الأسرار التفاوضية التي رافقت تجربة إقامة الاتحاد، وطبيعة الخطوات التفاوضية والعرف المتَّبع في إجرائها عملياً، وغياب هذا الإرث التفاوضي عن الأجيال الحالية، والقادمة، يعتبر خسارة تاريخية، لشعب دولة الامارات العربية المتحدة في تجربته المعاصرة.

وتتناولُ الدراسةُ الحاليةُ إرثَ الشيخِ زايد في ضوء مؤشرات التنمية العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومدى تَحقُّقِ ذلك في إرث الشيخ زايد، وتجربته الرائدة في فن التفاوض الشعبي، ومعرفة طبيعة الخطوات الإجرائية لإقامة الاتحاد، وذلك من خلال مقابلة مَن هم على قيد الحياة مِن صُنَّاعِ تأسيس الاتحاد؛ لمعرفة أسرار المناورات التفاوضية التي جرتْ بين مشايخ الإمارات السبعة، والتنازلات المتبادلة بين رموز الآباء المؤسسين للاتحاد، وطبيعة التوثيق لخطوات التفاوض الإجرائية في تلك المرحلة، ونوع العروض المقدَّمة لكل إمارة مِن الإمارات السبعة؛كحافز للتقدُّمِ في التفاوض الإيجابي، والالتزامات العملية بما تمَّ الاتفاق عليه من خلال التفاوض، لبناء الثقة في المستقبل، والقدرة على الاستمرار في تنفيذ العهود والمواثيق المكتوبة مِن قِبَلِ أطراف التفاوض، لتكونَ هذه الدراسة توثيقاً للإنجازات التاريخية لحكام الإمارات العربية المتحدة، الذين حققوا لشعوبهم الوحدة الوطنية، والتراضي الاجتماعي، والتوافق السياسي لتحقيق النهضة الاقتصادية، والتنمية الشاملة، والمستدامة لسكان دولة الاتحاد، وهو بحقٍ جعل دولة الإمارات أنموذجاً فريداً في تجارب دول العالم الثالث، يُعبِّرُ عن تلاقي المصالح المشتركة، وتشابُكِ الإرادة الجماعية لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة.

١,٣ أسئلة الدراسة

١. مَن هو الشيخ زايد مؤسِّس دولة الإمارات العربية المتحدة؟ وما إسهاماتُه في إنجاح تجربة قيام الاتحاد لدولة الإمارات العربية المتحدة؟

٢. ما إرثُ الشيخ زايد في التنمية المستدامة؟

٣. ما أبرز النماذج التطبيقية لرؤية الشيخ زايد في تحقيق التنمية المستدامة؟

٤. مالدروس المستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنمية المستدامة؟

١,٤ أهداف الدراسة

١. التعريف بإسهامات الشيخ زايد، في إنجاح تجربة قيام الاتحاد لدولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة.

٢. عرض وتحليل جهود الشيخ زايد في التنمية المستدامة.

٣. مناقشة أبرز النماذج التطبيقية لرؤية الشيخ زايد في التنمية المستدامة.

٤. توضيح الدروس المستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنمية المستدامة.

١,٥ أهمية الدراسة:

تأتي أهميه هذه الدراسة مِن أنَّ ما تمر به الأمة الاسلامية من تفرقٍ، وضعفٍ، وصراعات بينية مسلحة، وتكوين تحالفات جديدة ومتغيرة من وقت لآخر، يستوجب دراسة فن إدارة التفاوض بشكل فعَّالٍ، لإدارة

الصراعات المستقبلية، قبل البدء بالتنمية المستدامة؛ ومن خلال أخذ الدروس والعبر من التاريخ الإسلامي المليء بنماذج كثيرة عن كيفية إدارة التفاوض بشكلٍ فعَّالٍ في تجربته التاريخية، وهو ما دفع الباحث أنْ يبحثَ بعمقٍ؛ ليُنقِّبَ عن إرث الشيخ زايد المؤسس للاتحاد المعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكيف توصَّل إلى توافق سياسي بين مشايخ الإمارات السبعة، نتج عنه تكوين اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وبناء دولة عصرية متقدَّمة اقتصادياً، ومواكبة للتطورات التكنولوجية المتسارعة.

وتأتي أهمية استخدام التفاوض كوسيلة من وسائل تحقيق الأهداف، عَبْرَ الأساليب الناعمة، بدلاً من استخدام أساليب القوة والعنف، والبدء بإجراء التنمية المستدامة لضمان استمرار الاتفاقيات الاقتصادية التي تُحقِّقُ المصالح المشتركة للأطراف المختلفة، وهو ما تحقَّقَ في التجربة الإماراتية المعاصرة، بجهد الآباء المؤسسين لتجربة الاتحاد في دولة الإمارات؛ لتحقيق التنمية المستدامة؛ بالإشارة إلى إرث الشيخ زايد المنبثق عن القيم الإسلامية الراسخة، والمسترشد بالتجارب الإنسانية الناجحة والمعاصرة، مما أتاح للقيادات الإماراتية بناء الاتحاد بما يخدم المجال الاجتماعي والتنمية المستدامة الشاملة، والطفرة الاقتصادية التي يعيشها شعب دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل حكمة الآباء المؤسسين للتجربة بقيادة الشيخ زايد بن سلطان – رحمه الله– وهو ما يُثيرُ الاقتداءَ لدى الشعوب الإسلامية الأخرى؛ لتحقق أهداف التنمية المستدامة.

١,٦ منهج الدراسة

يستخدم الباحث المنهج الوصفي، والتحليلي من خلال رصد إرث الشيخ زايد في تحقيق التنمية المستدامة؛ باستخدام التفاوض العُرفي بين مشايخ الإمارات السبعة، لتحقيق الاستقرار السياسي، والتنمية المستدامة بالاسترشاد بتجربة الأمم المتحدة في أهداف الألفية الثالثة للتنمية المستدامة.

ولتدعيم النتائج التي تم التوصُّلُ إليها من خلال المنهج الوصفي التحليلي، اعتمد الباحث المنهج الكيفي من خلال إجراء المقابلات الفردية مع أربعة من المسؤولين الذين عايشوا تجربة قيام الاتحاد وبناء لبناته الأُوْلَى، وعاصروا تجربة إرساء التنمية المستدامة منذ مراحل تأسيسها في عام ١٩٧١م.

١,٧ حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: شملت الدراسة الفترة الزمنية منذ قيام الدولة وإلى الآن؛ (١٩٧١م – ٢٠٢٣م).

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة مكانياً في حدود تجربة الإمارات السبعة، المكوِّنة لدولة الإمارات العربية المتحدة المعاصرة؛ لقياس ما حقَّقَتْهُ التجربةُ في مجال التنمية المستدامة بمؤشراتها العالمية.

الحدود العلمية: موضوع الدراسة وهو: إرث الشيخ زايد في تحقيق التنمية المستدامة.

١,٨ التعاريف والمصطلحات:

التنمية المستدامة: عرفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (٣٨/١٦١) الصادربتاريخ (١٩٨٣م) بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم". كما عُرِّفَتْ بإنها "التنمية التي تُلبي احتياجات الجيل الحاضر، دونما إضرار بحق الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED, 1987: 8,43).

أهداف التنمية المستدامة: هي أهداف عالمية، بوصفها دعوة للعمل على: إنهاء الفقر وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بنهاية عام (٢٠٣٠م). وتتضمن مجموعة أهدافٍ متكاملة (العقل، ٢٠٢٠م).

التحديات البيئية: هي الممارسات التي تُهدِّدُ بانتهاء التنوع البيئي وضياعه بمعدلات متسارعة، جرَّاء نشاطات الإنسان والصناعة التي تُخرِّبُ البيئةَ (القيسي، ٢٠١٨).

ويؤكد الرشيد (٢٠٢٠م): إنَّ "التنمية المستدامة من التحديات الرئيسة التي تواجه عالم اليوم، في ظل معدلات النمو العالمية المرتفعة للفقر، وعدم المساواة، وتغير المناخ، والأزمات المالية والاقتصادية، و لم تعد هذه المشكلات مقتصرةً على مكان محدد، بل أصبحت مشكلات عالمية لا تعرف الحدود الجغرافية وتهدد الأجيال القادمة على كوكب الأرض.

التفاوض: التفاوض لغةً مصدر للفعل الرباعي، فاوض، يُفاوض تفاوضاً، وهو فعل يدل على المشاركة، والتفاوض بمعناه العام هو مسار لسلوك التحاور، والمحادثات، والتفاهمات، والاتفاقات، وغيرها من الصيغ المعاصرة لإدارة الصراعات، وفض المنازعات سلمياً (معجم المصطلحات الحديثة، مادة: فاوض).